بيان صادر عن المؤتمر الوطني الخامس لمواجهة الاستيطان*
رام الله، ١٩٩٩/٥/٣٠

يعقد المؤتمر الوطني الخامس لمواجهة الاستيطان، في ظل الإعلان الإسرائيلي عن البدء بمشروع توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم"، الذي يهدف إلى ضم مدينة القدس الشريف نهائياً لإسرائيل، وفصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها، وفي ظل التسارع المكثف في بناء التجمعات الاستيطانية في الأجزاء الحيوية من الأراضي الفلسطينية، وخاصة في حي رأس العامود وجبل أبو غنيم في مدينة القدس الشريف وضواحي رام الله وبيت لحم والخليل وسلفيت.

إن الإجراءات الإسرائيلية المحمومة، تستهدف فرض حل دائم يحطم الوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية، ويحول مدننا وقرانا إلى جزر معزولة، الأمر الذي من شأنه تقويض أبسط المقومات الضرورية لإقامة دولتنا المنشودة، ولتحقيق السلام العادل، الذي يقبل به الشعب الفلسطيني.

وتكتسب عمليات الاستيطان والقرصنة الإسرائيلية على طول الأرض الفلسطينية وعرضها خطورة استثنائية، كونها تستند لشريعة الغاب، التي جسدها نداء شارون للمستوطنين باحتلال كل ما يمكن احتلاله من الأرض الفلسطينية، وما يتم يومياً من إجراءات لصوصية سريعة في مرحلة الانتقال بين حكومتين في إسرائيل.

إن الاستيطان الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية في عرف الشعب الفلسطيني وقوى السلام العادل في إسرائيل، والمجتمع الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، يشكل إعلاناً للحرب من طرف واحد وإبقاء للاحتلال البغيض والسيطرة الاستعمارية على الشعب الفلسطيني، فيما يسمى بنظام التفرقة العنصرية "الأبارتهيد".

ومن المفارقات العجيبة، أن يستشري الاستيطان في عهد السلام، فمنذ اتفاق "أوسلو" في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وحتى الآن، تمت مصادرة ٢٢٢ ألف دونم، منها ١٧٠ ألف دونم منذ تولي بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل (أيار/مايو ١٩٩٦)، ونحو ٣١ ألف دونم، تمت مصادرتها منذ توقيع مذكرة "واي ريفر" في ١٩٩٨/١٠/٢٣.

ولم يتوقف الاستيطان عند هذه الحدود، فقد تم إضافة نحو أربعين ألف بؤرة استيطانية جديدة للمستوطنات في الضفة وغزة، اعتبرت بمثابة أحياء جديدة للمستوطنات القائمة، وتم بناء

* **المصدر**: وفا الإلكترونية، ١٩٩٩/٥/٣٠.

٦٥ ألف وحدة سكنية للمستوطنين منذ أواخر ١٩٩٣، وخلال نفس الفترة تم هدم ٥٧٨ منزلاً فلسطينياً، فيما تم قطع ٨٣ شجرة مثمرة منذ توقيع اتفاق "أوسلو"، وشق ٣٤ طريقاً التفافية بطول ١٨٠ كم، وذلك من أجل ربط المستوطنات مع بعضها البعض، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى جزر معزولة.

لقد أصبح الاستيطان الإسرائيلي الخطر الأكبر والعدو الأخطر الذي يهدد حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني ويحرمه من العيش بحرية فوق أرضه، ويقوض أسس الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير، إن النتيجة المنطقية لحرب الاستيطان البشعة المعلنة على شعبنا وأرضنا هي تدمير الاستقرار والتعايش والسلام، وإعادة إنتاج العنف ووضع المنطقة مرة أخرى على حافة الهاوية والانفجار والحرب.

وبناء على المعطيات والمخاطر المعلنة، والتي تضع الاستيطان والسلام على طرفي نقيض، فقد توصل المؤتمر إلى النتائج التالية:

أولاً: إن إكمال عملية السلام من الجانب الفلسطيني، بات مرهوناً بالإلغاء الفوري للقرارات والإجراءات الاستيطانية، التي قامت بها ولا تزال تصدرها حكومة نتنياهو السابقة، وخاصة مشروع توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم"، والبناء في رأس العامود، والبناء في جبل أبو غنيم. إن العلاقة الفلسطينية مع الحكومة الجديدة، يشترط إلغاء جميع تلك الإجراءات الاستيطانية التي تمت، ووقف توسيع وتسمين المستوطنات جغرافياً وبشرياً إلى حين البت بمصيرها في مفاوضات الوضع الدائم، وفق قواعد وقرارات الشرعية الدولية.

ثانياً: "ميثاق شرف وطني"، يوحد الشعب بمختلف قواه ومؤسساته وسلطته، لمجابهة الكارثة المحدقة المتمثلة بالاستيطان، ويستند للأسس التالية:

– اعتبار كافة التوسعات الاستيطانية منذ اتفاق "أوسلو"، أعمالاً لصوصية يجب التراجع عنها وإلغائها فوراً، تماماً كما هي المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية غير شرعية، ويجب أن تخضع لمفاوضات الحل الدائم.

– وقف التعاطي مع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بمختلف المجالات، بدءاً بتوقف المقاولين وأصحاب الشركات عن أخذ التعهدات لشق الطرق والبناء في المستوطنات، مروراً بتوقف التجار والصناعيين عن التعامل الاقتصادي مع المستوطنات، ومقاطعة كافة السلع المنتجة فيها، وانتهاء بامتناع ١٨ – ٢٠ ألف عامل فلسطيني عن العمل في المستوطنات والمشاريع التابعة لها.

– تنظيم وتفعيل النضال الجماهيري ضد الاستيطان، ليشمل مختلف قطاعات الشعب من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدارس والجامعات والنقابات والاتحادات النسائية

والمؤسسات، ولجان مواجهة الاستيطان، ولتتحول الأرض المصادرة والمهددة بالمصادرة إلى مراكز للنضال، ينخرط فيه الجميع بالآلاف وعشرات الآلاف.

– تأسيس "صندوق الأرض"، ووضع ضريبة خاصة لدعمه، وتحويل المبالغ المقتطعة، لتغطية أضرار الحصار للصندوق، والإسراع في تنفيذ قرار السلطة الوطنية بالإعلان الفوري عن تشكيل "سلطة أراضي فلسطين".

ثالثاً: الدعوة لعقد قمة عربية فورية، لمواجهة الخطر الذي يتهدد القدس الشريف، والأراضي الفلسطينية الأخرى، باعتبار ذلك واجباً قومياً مقدساً، إلى جانب كونه واجباً تجاه أسس السلام العادل، الذي لا يمكن إقامته في المنطقة مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتوسع ونهب الأرض، وكذلك ربط أي اتصال عربي أو علاقة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بإلغاء إجراءات وعمليات الاستيطان التي قامت بها الحكومة السابقة في القدس الشريف وبقية أرجاء الأرض الفلسطينية والعربية.

رابعاً: الدعوة لعقد اجتماع "مجلس الأمن الدولي"، والاتصال بكل الجهات الدولية المعنية بالسلام في المنطقة، من أجل بحث هذه الانتهاكات الخطيرة المهددة لمسيرة السلام، ولاتخاذ مواقف ملزمة لوقفها.

خامساً: دعوة قوى السلام في إسرائيل، إلى اتخاذ موقف عملي متضامن ضد سياسة الاحتلال والتوسع والاستيطان، وإلى رفض كل أساليب التضليل والازدواجية في السياسة الرسمية الإسرائيلية التي تتحدث عن السلام، وتواصل سياسة التوسع والإنكار لحقوق الشعب الفلسطيني.

إن هذا المؤتمر الوطني الخامس، يجب أن يشكل نقطة انطلاق لكفاح شعبي ووطني شامل، تشارك فيه جميع القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها ومواقعها، لأن المصير الوطني يتوقف على هذه المعركة، معركة حماية الأرض من أجل أن يقرر شعبنا الفلسطيني مصيره عليها، ويؤسس دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/